المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/02/2014

أنيس بيرو يدعو المهاجرين الأفارقة إلى تعلم العربية والأمازيغية والدارجة والعرس المغربي والعيد الكبير

أوضح أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، أنه لإنجاح سياسة إدماج المهاجرين الأفارقة في المغرب، يجب على أولياء أمور أطفال المهاجرين تعلم اللغتين العربية والأمازيغية بالإضافة للدارجة.

وأضاف أنيس بيرو الذي كان يتحدث أمس السبت داخل رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للنشر والكتاب، أن وزارته بصدد وضع برنامج بمعية وزارة التربية الوطنية وجمعيات المجتمع المدني لتمكين المهاجرين الأفارقة من تعلم اللغة العربية لتمكينهم من التواصل، بالإضافة لتعليمهم التقاليد والقيم المغربية بما فيها "العرس المغربي و العيد الكبير، واحترام التقاليد المتبادلة بيننا وبينهم لأنهم هم كذلك لديهم تقاليدهم".

http://www.febrayer.com/%D8%A3%D9%86%D9%8A%D8%B3-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D8%A9_a40893.html

"الأطفال يناقشون حقوقهم" في المعرض الدولي للنشر و الكتاب

شكل محور «الأطفال يناقشون حقوقهم» موضوع لقاءين، نظما أمس السبت في إطار الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، مع السيدين محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، وأنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.
وتمحورت أسئلة الأطفال الحاضرين للسيد بيد الله واهتماماتهم، بالخصوص، حول وظيفة مجلس المستشارين، وقانونه الداخلي، وصورة البرلماني المغربي في الوجدان العمومي، ومدة ملاءمة القوانين المغربية في مجال حقوق الطفل مع القوانين الدولية.

كما تمحورت هذه الأسئلة والانشغالات حول نظام التعليم "مسار"، ومشاكل الاكتظاظ في الأقسام الدراسية، والإنجازات التي تم تحقيقها في قضية الصحراء المغربية، ووسائل التصدي لمحاولات الخصوم الزج بالأطفال في محاولات المس بالوحدة الترابية للمملكة.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، قال السيد بيد الله إن الأسئلة المطروحة كانت عميقة جدا وناضجة، وتبرهن على المشاركة في التفكير واستشراف آفاق المستقبل لما فيه مصلحة المغرب والمغاربة.

وبخصوص الوحدة الترابية للمملكة، أكد السيد بيد الله أن محاولات الخصوم، الذين يستغلون الصغار والكبار ويضخون أموالا ضخمة من أجل تشويه الحقائق وتزييفها "ستبوء بالفشل الذريع"، مؤكدا أنه «لن يصح إلا الصحيح».

من جانبه، قال الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، إن اللقاء مع الأطفال يندرج في إطار شرح السياسة الجديدة التي تنهجها المملكة إزاء المهاجرين والتي تقوم على الأخذ بعين الاعتبار البعدين الحقوقي والإنساني في تطبيقها.

وأبرز السيد أنيس بيرو أنها أيضا عملية بيداغوجية تتوخى إطلاع الأطفال على الإنجازات المحققة والاستماع لآرائهم وملاحظاتهم من أجل توفير الظروف وتسهيل عمليات الاندماج في هذا المجال.

وفي الإطار ذاته، صرح السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الدستور المغربي أكد على حقوق الأطفال، والمغرب ملزم أن تتطابق قوانينه الوطنية مع القوانين الدولية، مشيرا إلى أن المغرب حقق إنجازات كبيرة في مجالات التمدرس وغيرها إلا أن حقوق الأطفال ما زالت تعرف تحديات من قبيل الهدر المدرسي والإعاقة.

وأضاف السيد اليزمي أن المجلس والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة أعدا برنامجا خاصا تحت شعار «حقوقي مستقبلي»، بهدف منح الكلمة للأطفال من أجل الترافع عن حقوقهم ، وكذا تجميع كل المبادرات الوطنية للدفاع عن هذه الحقوق والسعي إلى تعميم التمدرس والصحة والفنون.

http://casanews.tv/divers/5358.html

أخبار اليوم المغربية

الصبار يحمل «أعطاب العدالة» مسؤولية عرقلة حماية الحقوق والحريات بالمغرب

12/6/15

■ وجدة **عبد المجيد أمياي** ■

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، إن هناك مطالبات كبرى في اتجاه تكريس السلطة القضائية، قبل أن يضيف «لابد أن أعترف لكم بأننا في لحظة تأخر تاريخية، واليوم لنا فرصة الاستدراك والتدارك». أكد الصبار الذي كان يتحدث، أول أمس، بمدينة الحسيمة في ندوة نظمها المكتب الجهوي لنادي القضاة، هناك إجماع على أن جهاز العدالة يعاني من أعطاب، وأن تشخيص هذه الأعطاب فيها تفاوتات، «لكن التشخيص الدقيق هو الذي يوفر لنا إمكانية إيجاد وصفة شاملة لإصلاح الجهاز»، يقول الصبار.

وكشف نفس المتحدث، أن هناك إرادة سياسية عليا ودستور جديد لأول مرة في تاريخ المغرب يعترف بالقضاء كسلطة، وهي الوثيقة التي تتضمن أيضا مجموعة من الفصول المتعلقة بحماية الحقوق والحريات، تأكدنا اليوم أن أعطاب العدالة شكلت عرقلة أمام تحويل القضاء إلى آلية حمائية حقيقية للحقوق والحريات، وتأكد بأن هذه الأعطاب عاقت بهذا القدر أو ذلك هذه الحماية».

ودعا الصبار لتجاوز هذه العراقيل إلى مراجعة المنظومة التشريعية ببلادنا، سواء المتصلة باستقلال القضاء، أو بإنتاج الأحكام القضائية، معتبرا المعركة اليوم هي «معركة بالنص الدستوري، ووضع قوانين تتلاءم مع النص الدستوري، وتستحضر المنظومة الدولية لحقوق الانسان».

من جانبه، كشف ياسين مخلي، رئيس نادي قضاة المغرب، عن وجود صعوبات تعترض تنزيل الوثيقة الدستورية، وهي صعوبات «جسدت رغبة السلطة التنفيذية في التحكم واستغلال القضاة»، يقول مخلي في كلمة بعثها إلى المشاركين في الندوة، ودعا نفس المتحدث إلى فتح نقاش مجتمعي حقيقي «يعكس العمق التشاركي لاعتباره أحد أهم مقومات البناء الدستوري».

مخلي أشار إلى أن الآليات التي اعتمدتها وزارة العدل خلال الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، تعكس بجلاء أن الوزارة «لم تعتمد الآليات التشاركية، الشيء الذي أثر على جودة الندوات الجهوية والخلاصات المنبثقة عنها، وبعد إعداد الوزارة لمشروعي النصين التنظيميين المتعلقين بالسلطة القضائية سجل النادي العديد من التراجعات الخطيرة».

التراجعات الخطيرة التي قال عنها مخلي بأن المشاريع المؤطرة للسلطة القضائية جاءت بها مشاريع الإصلاح، أكدتها رشيدة أحفوض، رئيسة الجمعية المغربية للقضاة، التي قالت بأن مشروع الإصلاح يحمل العديد من التراجعات الخطيرة، على المكتسبات التي كان يتمتع بها القضاة، غير أن المتحدثة نفسها أقرت بإيجابية خطة الاصلاح التي تضمنت مجموعة من المقتضيات التي تتيح للقضاة الانخراط المباشر في صياغة النص، وبالتالي تمكينهم من آلية تشاركية، تحفظ حقوقهم المهنية، وتضمن استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية، انطلاقا من تنزيل الدستور، خاصة فصله 107 الذي يعتبر الملك هو ضامن استقلال القضاء.

ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يحتجون على وقف تعويضات المرض

الغضب يسود داخل صفوف ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فبعد إقدام الحكومة على وقف صرف التعويضات عن المرض لفائدتهم، على الرغم من انخراطهم في الصندوق الوطني لمنظمات الضمان الاجتماعي، قرر رفاق مصطفى المانوزي في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف تنظيم وقفات احتجاجية في جميع فروع المنتدى في الـ24من فبراير الجاري دفاعا عن حق الضحايا في التغطية الصحية، في وقت فضل فيه فرع المنتدى بالدار البيضاء، بعد اجتماع له أول أمس، نقل الاحتجاج إلى أمام مقر ولاية المدينة.

رفاق المانوزي، وبعد أن راسلوا عن عجل رئيس الحكومة في الموضوع مؤخرا، ليعبروا له عن غضبهم من هذا الإجراء، الذين يقولون أنه «سيعرض ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى الخطر»، طالبوا ابن كيران خلال اجتماع المكتب التنفيذي للمنتدى المنعقد بمدينة مراكش الأسبوع الماضي، ب«التدخل العاجل للإفراج عن الغلاف المالي المخصص للضحايا وذوي حقوقهم».

ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، والمؤمنين لدى الصندوق الوطني لمنظمات الضمان الاجتماعي «cnops»، والذي يبلغ عددهم حسب إحصائيات المجلس الوطني لحقوق الانسان 15538 ضحية، وبعدما استشعروا خطورة قرار الحكومة، فإنهم يرون في الخطوة الحكومية «ضربا لأحد أبرز توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بالتغطية الصحية والإدماج الاجتماعي»، وهو ماحذا بهم إلى الاحتجاج، يقول ادريس جدني أحد المعتقلين السياسيين السابقين « من أجل إثارة الانتباه ودق ناقوس الخطر».

وإذا كان ضحايا «زمن الرصاص»، قد فضلوا اللجوء إلى الاحتجاج بعد أن تراكمت ملفاتهم الصحية لدى مصالح الصندوق الوطني لمنظمات الضمان الاجتماعي، بسبب عدم دفع الحكومة للغلاف المالي المخصص لفائدتهم، فإن هذا «الوضع لايمكن أن نسكت عنه» يقول جدني ، بحكم أن ما تبقى من «الضحايا على قيد الحياة هم من متقدمي السن ويحتاجون إلى مواكبة صحية مستمرة»، يضيف المعتقل السياسي السابق.

ر.ب

القلم

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد

تقرير «هيومن رايتس ووتش» حول انتهاك حقوق المهاجرين بالمغرب صائب

22832/14

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الأخير حول إساءة معاملة المهاجرين الأفارقة فيه كثير من الصواب وهذا كثيرا ما يحدث في الدول الديمقراطية التي تعتبر بلد عبور واستقرار كالمغرب.

وأضاف الصبار أن هناك تعامل سيئ مع الأفارقة من قبل السلطات، لكن ليس بشكل ممنهج وأحيانا تكون هناك أحداث معزولة ، قبل أن يستطرد : « هذا لا يهم الآن ، يجب أن ننسى الماضي وما يجب ذكره اليوم هي المجهودات التي تقوم بها السلطات المغربية لتسوية الوضعية القانونية للأفارقة ».

الصبار قال في تصريحه أن هذا التقرير يأتي بعدما اتخذ المغرب مبادرة جريئة غير مسبوقة في العالم العربي وحتى في بعض الدول الأوربية ألا وهي التسوية الاستثنائية لأوضاع المهاجرين الأفارقة بالمغرب، وبعد الدراسة التي قام بها

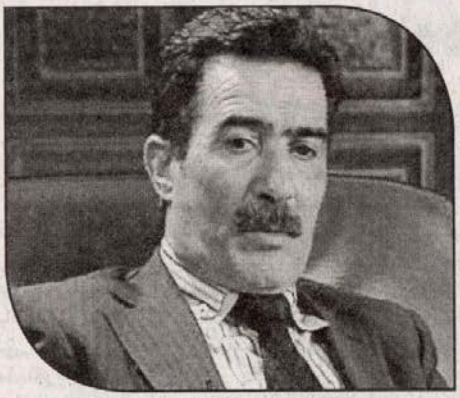

المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتبارنا بلد مستقبل ومصدر للهجرة.

وأضاف أن طلبات تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين الغير النظاميين عرفت ارتفاعا وصلت لـ31000 طلب ونحن ماضون في معالجة كل الطلبات.

وعن سؤال حول المنع الذي طال نادي القضاة من الاحتجاج أمام وزارة العدل، قال الصبار إن من حق نادي القضاة الطعن أمام المحكمة الإدارية، وفي نظري فإن القرار لم يكن مؤسساً وسليماً.

وكان وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، مصطفى الخلفي، قد استغرب من هذه الاتهامات في الوقت الذي يعتبر فيه المغرب البلد الإفريقي الوحيد الذي انتهج مقاربة إنسانية في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.. وقال «الخلفي» إن تقرير المنظمة استند إلى معطيات ومزاعم تعود إلى فترة ما قبل اعتماد السياسة الجديدة للهجرة والتي لقيت إشادة دولية واسعة، وتعد الأولى على مستوى دول الجنوب.

إسلامِي: تعددُ المُتدخِّلين في الأمن يُعقد تحديد مسؤولية "الانتهاكات"

اعتبرتْ حوريَة إسلامِي، العضو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التوصياتِ التي خلصتْ إليها هيئة الإنصاف والمصالحة، كفيلةً بإضاءةٍ جوانبِ الحكامة في المغرب، مقدمَةً فقراتٍ قالتْ إنَها، قدمتْ رغم ما بها من إيجاز تحليلاً لعدة سياقاتٍ شائكة، من قبيل إثارتها تعدد الأطراف المتدخلة في موضوع الأمن، لدَى اندلاع الأحداث الاجتماعيَّة، وما ينجم عنه من غموض، لدى العمد إلى تحديد المسؤول.

إسلامِي أوضحتْ، خلالَ لقاءٍ حول "الحكامة الأمنيَّة، نظمَ بشراكةٍ بين مركز السياسات للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بتعاون مع السفارة البريطانية وبشراكة هسبريس، أنَّ الحكامة تتطلبُ تأهيل الإطار القانوني، وطرق التدخل الأمني، سيمَا أنَّ الموضوع لمْ يعد طابوهًا، كما كان عليه في السابق، بلْ بات مطروحًا للنقاش العمومي، وفتحَ الباب أمام الفاعلِين، مذكرةً بأنَّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أوْ المجلس الاستشاري سابقًا، قامَ بعدة مبادراتٍ، في اقتناعه بضرورة الأخذ بتوصياتٍ هيئة الإنصاف والمصالحة من أجل رسمِ ملامح واضحةٍ، وذلك عبر تقارير، ومبادراتٍ للتقصِي، ونقاشاتٍ أشركتْ عدَّة أطراف، بما فيها الأمنيَّة.

وعنْ تحديد الأطراف الضالعَة في انتهاكاتِ حقوق الإنسان، أوضحتْ إسلامِي أنَّ مسؤوليَّة الانتهاكات أعقد من أنْ نحملهَا لمسؤولٍ معين، بصورة مبسطة، محيلةً إلى وجودِ حالاتٍ عالقة، بسبب إحجام بعض الأجهزة عن التعاون والإمداد بمعلومات تمكن من الاهتداء إلى الحقيقة.

"مفهومُ الحكامة الأمنيَّة واضحُ وذُو معايير معروفة على الصعيد الدولي، وتبعًا لذلك، لا يمكن للمغرب أن يخرج عن السياق المتعارف عليه"، تقول إسلامي مضيفةً أنَّ تنزيلها يقتضِي تحديد مسؤوليَّة جميع القطاعات، وتوضيح مهام الأجهزة، ومسؤوليَّة استعمال الموارد المخصصة لها، وذلكَ بغرض الوصول إلى محاسبة من أصدر أوامر التعنيف، كمَا هو الشأنُ بالنسبة إلى وقفة الاحتجاج على تمتيع المغتصب الإسبانِي دانيال بالعفو، وما شهدتهُ من تعنيف، لا زالَ النقاشُ جاريًا حول من أصدر فيها الأوامر بالتعنيف.

المتحدثة ذاتها، أكدتْ وجوب إشراك المواطن في بلوة السياسة المتعلقة بالأمن، وكذا استجابة الحكومة للمتطلبات الأمنيَّة التي يرفعها المواطنون، في أفقِ بلوغ دولة الحق والقانون، "التي تفرضُ انخراط عددٍ من المتدخلِين في تنزيل رؤية أمنية، يمكن مراقبتها عبر جهاز البرلمان، فضلًا عنْ تحرك لجان التقصِي عند حصول انتهاكاتٍ حقوقيَّة.

http://www.hespress.com/societe/136631.html

ميلودراما صحراوية "في البحث عن السعادة" ... محبة الأوطان لا تزعزعها المآسي الاجتماعية

الدار البيضاء 16 فبراير 2014 / ومع/ قدمت فرقة جسور للمسرح والسينما بالسمارة ، مساء أمس السبت بالدار البيضاء، عملها المسرحي الميلودرامي "في البحث عن السعادة" الذي يحكي قصة شاب مغربي لم تزعزع الصعوابات الاجتماعية التي عانى منها من محبته الراسخة لوطنه.

وتروي هذه المسرحية الهادفة، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار مشاركته في الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب (13-23 فبراير الجاري)، عن قصة شاب حاصل على شهادة الدكتوراه والذي يجد صعوبة في العثور على شغل ، ويرى أحلامه تتبخر ويستحيل عليه تحقيقها.

لكن هذا الشاب المغربي، الذي تقف عراقيل عديدة أمام تحقيق أحلامه كالفقر والرشوة والبيروقراطية، لم يفقد الأمل أبدا وهو أمل يتغذى على محبته لوطن ظل على الدوام مؤمنا به .

وقد تمكن "المهموم" ، وهي الشخصية التي أداها على مدى ساعة ونصف الممثل الشاب حبيب المتوشي، من أن يجذب أنظار جمهور غفير في فضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ليشاطره أحزانه اليومية وتطلعاته ، والتي تشكل في الحقيقة مشاكل وتطلعات شباب يطمح لحياة أفضل.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، قال مخرج المسرحية أنور الطاهري إن مسرحية "في البحث عن السعادة"، التي عرضت بتعاون مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان للعيون السمارة، هي دعوة مخلصة لجميع الأطراف المعنية من أجل التصدي لكل الظواهر الاجتماعية التي تقف عائقا دون مصلحة البلاد.

وأضاف الطاهري أن هذا العمل هو ثمرة الدينامية الثقافية الجديدة التي تعرفها مدينة وإقليم السمارة التي تشهد تنمية استثنائية في جميع المجالات، وخاصة على مستوى البنيات التحتية والتنمية المستدامة على غرار جميع أقاليم المملكة.

وأكد المدير التنفيذي للجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون، سيدي محمد سالم سعدون، أن عرض هذا العمل المسرحي يندرج في إطار الجهود التي يبذلها المجلس والهادفة إلى النهوض بالأنشطة الثقافية على مستوى العيون السمارة، مشيرا إلى أن اختيار هذه الفرقة المسرحية لتمثيل الحركة المسرحية في أقاليم الجنوب أساسه مهنية وشعبية هذه الفرقة المسرحية، والرسائل النبيلة التي تحاول أن تبعث بها من خلال أعمالها الفنية.

وينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة رواقا مشتركا في موضوع "حقوقي مستقبلي"، مخصص للدفاع والنهوض بحقوق الأطفال، وذلك في إطار الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس .

وقد تم تنظيم هذا الرواق المشترك، الذي يعرض برمجة غنية ومتنوعة، بمساهمة أزيد من 70 عارضا يقدمون أوراشا وجلسات للقراءة وحكايات وقصصا وعروضا مسرحية.

http://www.menara.ma/ar/2014/02/16/1027356-%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B2%D8%B9%D8%B2%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A2%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9.html

الصبار لموقع زنقة 20 : تقرير هيومن رايتس ووتش حول انتهاك حقوق المهاجرين بالمغرب صائب

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريح خاص لموقع زنقة 20 أن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الأخير حول إساءة معاملة المهاجرين الأفارقة فيه كثير من الصواب وهذا كثيراً ما يحدث في الدول الديمقراطية التي تعتبر بلد عبور واستقرار كالمغرب ,وأضاف الصبار في تصريحه لزنقة 20 أن هناك تعامل سيئ مع الأفارقة من قبل السلطات, لكن ليس بشكل ممنهج وأحيانا تكون أحداث معزولة ,يقول الصبار قبل أن يستطرد بالقول " هذا لا يهم الآن ,يجب أن ننسى الماضي وما يجب ذكره اليوم هي المجهودات التي تقوم بها السلطات المغربية لتسوية الوضعية القانونية للأفارقة ".

الصبار قال في تصريحه أن هذا التقرير يأتي بعدما اتخذ المغرب مبادرة جريئة غير مسبوقة في العالم العربي وحتى في بعض الدول الأوربية ألا وهي التسوية الإستثنائية لأوضاع المهاجرين الأفارقة بالمغرب ,وبعد الدراسة التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتبارنا بلد مستقبل ومصدر للهجرة .

الصبار أضاف في تصريحه لزنقة 20 أن طلبات تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين الغير النظاميين عرفت ارتفاعا وصلت لـ31000 طلب ونحن ماضون في معالجة كل الطلبات .وعن سؤال حول المنع الذي طال نادي القضاة من الإحتجاج أمام وزارة العدل ,قال الصبار إن من حق نادي القضاة الطعن أمام المحكمة الإدارية ,ومن نظري فإن القرار لم يكن مؤسساً وسليماً .

وفي سؤال أخير عن الأسر السورية التي لجأت للمغرب وحاول بعضها اقتحام معبر مليلية للوصول للثغر المحتل ,قال الصبار إن كانو ممن تجب فيهم شروط اللجوء فإن المغرب لن يدخر جهداً في حمايتهم وصون كرامتهم ,يختم الصبار كلامه لزنقة 20. وبالعودة لتقرير منظمة هيومان رايتس ووتش ، فقد اتهمت المنظمة، قوات الأمن المغربية بـ«ضرب وانتهاك حقوق المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء في منطقة الشمال الشرقي..

وكان وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، مصطفى الخلفي، قد استغرب من هذه الاتهامات في الوقت الذي يعتبر فيه المغرب البلد الإفريقي الوحيد الذي انتهج مقاربة إنسانية في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.. وقال «الخلفي» إن تقرير المنظمة استند إلى معطيات ومزاعم تعود إلى فترة ما قبل اعتماد السياسة الجديدة للهجرة والتي لقيت إشادة دولية واسعة، وتعد الأولى على مستوى دول الجنوب.

وكان «الخلفي» قد كشف أن أعداد المهاجرين الأفارقة يتراوح ما بين 25 و40 ألفًا، مؤكدًا أنه في أقل من شهر تم استقبال حوالي 10 آلاف ملف لتسوية أوضاع المهاجرين، كما تم منح مهلة سنة كاملة من أجل التسوية الاستثنائية، علاوة على دراسة 586 من الحالات التي قدمت في إطار ملفات طلبات اللجوء

http://www.rue20.com/news/item/28213

أفورار:ميلاد التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد الاطفال

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة:

ميلاد التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد الاطفال على هامش دورة تكوينية حول حماية الطفولة

سعيا منها لتحقيق الالتقائية في البرامج وتقوية الشراكة بين مختلف المتدخلين المؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني بجهة تادلة ازيلال، وتماشيا مع اختصاصاتها في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها في شموليتها وبناء على الارضية وميثاق العمل اللذين تم إعدادهما بشكل تشاركي وتشاوري ، وتنفيذا لتوصيات وخلاصات اللقاء التواصلي الذي جمع بين اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملالخريبكة والنسيج الجمعوي في مارس 2012 ، وبعد سلسلة من الاجتماعات بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة ، بين هذه الاخيرة وعدد من الجمعيات العاملة في مجال الطفولة. بناء على ذلك كله، تأتي هذه الدورة التكوينية حول حماية الطفولة، التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة بأفورايومي 14 و 15 فبراير الجاري، حضرها رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان وعدد من اعضائها ، الى جانب عدد من جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الطفولة، علاوة على فاعلين مؤسساتيين ومتدخلين مباشرين في هذا الموضوع، من تعليم وصحة وشبيبة ورياضة وتعاون وطني وهياة القضاة وهياة المحامين ونادي المحامين الشباب.. بكل من اقاليمبني ملال وازيلال والفقيه بن صالح. وقد همت هذه الدورة التكوينية التركيز على محورين اساسيين: الاول يهم الاطار المرجعي للبرنامج المزدوج لحماية الطفولة والثاني يتطرق الى مؤسسات حماية الطفولة واليات اشتغالها بالمغرب.

استهل هذا اللقاء بكلمة تقديمية للسيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الاستاذ علال البصراوي الذي ذكر بداية بالسياقين العام والخاص الذي تأتي فيه هذه المبادرة والتي تسعى الى خلق الية جهوية حقيقية في مجال حماية حقوق الاطفال من مختلف اوجه واشكال العنف والاساءة التي قد يتعرض لها الطفل سواء العنف المدرسي او العنف الجنسي اوتشغيل الاطفال او زواج القاصرات...مؤكدا في ذات السياق ان اهداف هذه التنسيقية ومجالات اشتغالها واهدافها لها امتدادات ومرجعيات حقوقية دولية ووطنية شاملة . كما دعا جميع المشاركين الى ضرورة توحيد الجهود في موضوع حماية الطفل من العنف بكل اشكاله، من خلال عدة مستويات: التشخيص والرصد والتحليل ووضع الآليات والبرامج والتصدي لمختلف الانتهاكات التي تطال الاطفال بالجهة على وجه الخصوص. معتبرا أن اهم اوجه توحيد الجهود – حسب رئيس اللجنة الجهوية دائما – هو وضع الية جهوية مشتركة (التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد الاطفال) تضم مختلف الجمعيات المهتمة بالموضوع الى جانب مختلف الفاعلين المؤسساتيين الاخرين ذات الصلة. وقد ختم الاستاذ البصراوي مداخلته، بدعوته الى ضرورة انخراط الجميع بكل إرادة ومسؤولية، من اجل تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الانسان عموما، وحماية حقوق الاطفال على وجه التحديد.

من جانب اخر، ركز الاستاذ عبد الحق كميم، الاطار بالمجلس الوطني لحقوق الانسان والخبير في مجال حماية الطفولة، في تنشيطه لهذه الدورة التكوينية التي حضرها ازيد من 50 فاعلا جمعويا ومؤسساتيا بالجهة، على التذكير بالمرجعيات والبرامج الحقوقية الدولية والوطنية في مجال حماية الطفولة ، اضافة الى اليات اشتغال مجموعة من مؤسسات الحماية ومستويات تدخل كل الاطراف.

وفي اطار، تفاعل جميع المشاركين مع مختلف المحاور التي تمت اثارتها خلال هذه الدورة التكوينية، تم التأكيد على ضرورة التصدي لجملة من التحديات حول الموضوع ، خاصة ما يتعلق بضرورة المساهمة في وضع اطار مرجعي واستراتيجي وطني في مجال حماية الطفولة، ووضع منظومة مندمجة للمعلومات ، علاوة على إدراج برامج تكوينية في موضوع الحماية للعاملين الاجتماعيين والمؤسساتيين ومواكبة مسلسل الجهوية وإدراج قضايا الطفولة في برامج جهوية لمختلف القاطاعات.

http://www.maghress.com/benimellal/1009333

وفي محور اخر، مرتبط بشكل مباشر باليات اشتغال التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد الاطفال،واليات اكتساب الحماية في هذا المجال تم التأكيد على اهمية تهيئة التربة الملائمة للاشتغال ووضع الاسس المثينة لها من خلال الاعتماد على مبادئ اساسية اهمها: الالمام بحقوق الطفل في شموليتها واعتماد الاستشارة والملكية والسرية والشفافية والحساسية أثناء التعاطي مع هذا الحالات المعنفة، اضافة الى ضرورة تطوير السياسات والاجراءات (التعليم المستمر، هيكليات التنسيقية، بروتوكولات السلوك، توجيهات التواصل، الابلاغ والتحرك..) ثم تطبيق السياسات والاجراءات (الحماية والرصد، النهوض والتوثيق) والاستعداد لمواجهة العوائق ، واخيرا المراقبة والتتبع والتقييم.

من جانب اخر، قام المشاركون بتحديد مجموعة من العناصر المتدخلة والفاعلة في موضوع حماية الطفولة، على اختلاف مستويات تدخلاتهم ، مبرزين التفاوت الحاصل بين جميع الاطراف المؤثرة في الموضوع ،حيث نجد منهم من هو حريص كل الحرص على حماية الطفولة من كل اشكال العنف، بينما اطراف اخرى مترددة في الانخراط الفعلي والحقيقي في هذه الدينامية، واخرين لا يعجبهم العجب ولا الصيام في رجب، إذ لا يترددون في عرقلة جميع البرامج والاستراتيجيات والاليات وكل المبادرات التي يمكنها ان تساهم في بلورة سياسة والية حمائية للطفولة بالجهة.

وقد اختتمت هذه الدورة التكوينية بإصدار بلاغ ختامي حول ميلاد" آلية جهوية لمناهضة العنف ضد الاطفال بجهة تادلة ازيلال" والتي ضمت ازيد من 20 جمعية و11 مؤسسة عمومية ذات الصلة بمجال حماية حقوق الطفل. والتي سيتم هيكلة اجهزتها ووضع خطلة عمل لها في لقاء موسع سينظم لاحقا. علما بان الانضمام للتنسقية يبقى مفتوحا في وجه مختلف المؤسسات العمومية و جمعيات المجتمع المدني بالجهة.

عائلة "اللاجئ السياسي" ببلجيكا حمودة تدخل في إضراب عن الطعام بسيدي إفني

إنصاف بريس . تخوض عائلة "اللاجئ السياسي" ببلجيكا أمين حمودا، رفقة الأخير إضرابا إنذاريا عن الطعام لمدة ثلاث أيام، احتجاجا على "الحصار " الذي تواجهه في المغرب، وكذا لفتح تحقيق في ملفاتهم، مشيرة العائلة في بيان توصلت "إنصاف بريس" بنسخة، على أنها ستدخل في إضراب مفتوح حتى الموت إذا لم تلب مطالبهم.
وتتهم العائلة، بسحب رسالة وجهتها إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس الحكومة والديوان الملكي وعدد من الجهات الاخرى، سلطات المغرب باحتجازها بسيدي إفني، وبالتورط في "اغتيال" واحدة من العائلة، عبر "حقنها بأقراص طبية"، مطالبة بتشريح الجثة لمعرفة اسباب الوفاة، إذا إضافة إلا مطالب أخرى واردة في نص الرسالة.
وهذا نص الرسالة كاملا مع الإشارة إلى أننا حذفنا بعض الأسماء المتهمة في أفق أن نتوصل بوجه نظرها في الموضوع:
شكاية مفتوحة وعاجلة إلى السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، الرباط 14/2/2014

سيادة الرئيس تحية وبعد، بسبب نقد كتبه أبونا بعنوان "هذه حقوق الانسان بالمملكة المغربية" انتقد من خلاله دور المؤسسة الملكية بالموضو ع – ولاحقا جاء ظهور المقابر الجماعية السرية ومعسكرات التعذيب السرية وما لا حصر له من المختطفين ومجهولي المصير لينصفه التاريخ فيما كتب؟ – وسلم نسخة منه للسلطات المختصة بحق اللجوء السياسي والمفوضيةالعليا للاجئين ببلجيكا قبل حصوله على الاعتراف كلاجئ سياسي معترف به رسميا بتاريخ1/9/1993 تحت رقم12044 . لكن النظام توصل بنسخة منه فأمر بمحاصرته ببرنامج شامل للإضطهاد حتى تأتي الفرصة لاختطافه أو اغتياله.
وبعدما تعرض لمحاولة الإختطاف الثانية سحب جنسيته المغربية رسميا وأبلغ الجهات المعنية ومنها وزير الخارجية المغربية طالبا منه أن يسهل خروجنا نحن أبناءه إلى بلجيكا عاجلا. لكن بدلا من ذلك تم احتجازنا كرهائن حتى تأتي الفرصة لاغتيالنا بحادثة سير قاتلة أو بوسيلة أخرى من وسائل الأجهزة.
وبتاريخ 28/4/2008 أصدرنا بيان مناشدة عاجلة للجمعيات المغربية لإطلاق سراحنا وإلحاقنا بأبينا ونقلناه على وسائل الاعلام ومنها 6 صحف مغربية وتبنت القضية إحدى الجمعيات ونقلت بياننا مصحوبا بالصفة والصورة الشخصية لرئيستها على يومية الصباح22/5/2008 دليلا، على أن تلك الجمعية قد تبنت القضية،لكن المؤسسةالملكية تدخلت بسرعة ووضعت خطا أحمر فتراجعت كل الجمعيات وتنصلت من موقفها الجمعيةالتي تبنت القضية ومنحوا بذلك الفرصة للأجهزة ليمارسوا علينا "الإغتيال والتعذيب الممنهجين".
فالكل يعلم كيف منعتنا المخابرات دفع طلب التأشيرة بالقنصليتين البلجيكيتين بأكادير والدار البيضاء و"اغتيال" الشهيدة حليمة حمودا شقيقتنا بأقراص طبية بتاريخ25/9/2011خير دليل. أحداث القضية طويلة لكن تجدونها موثقة في الشكاية، التي توصلتم بها ونشرتموها علىموقعكم بتاريخ27/11/2012في الصفحتين17-18 ونكتفي هنا بإضافة الحدث التالي: بتاريخ30/7/2013وبينما كنت أرفع لافتات احتجاج أمام مقر العمالة بالمدينة، هاجمتني السلطات العليا للإقليم مدعومة بفريق كامل فانهالوا علي لكما وركلا وصفعا حتى سقطت أرضا وأنا في غيبوبة تامة لا يتحرك مني عضو، فانفض الفريق بسرعة هربا من كاميرات الهواتف المحمولة باستثناء ثلاثة من الشرطة واجتمع حولي المارة ونودي على سيارة الإسعاف التي أنقذتني من موت محقق!! فتعالت الصيحات بالتنديد مطالبة بمحاكمة السلطات على جريمتها تلك. وملاحظة هامة أخرى بشريط الفيديو المسجل بعين المكان هذه نسخة منه تصلكم، هي الشهادة الصريحة المتكررة للمواطنين بأن النظام يمنع أبناء اللاجئ السياسي من الإلتحاق بأبيهم وإنه لمسئول عما حدث! (راجعوا الشريط).
لكن شهاداتهم تلك لم تمر بدون ثمن فقد تم فورا طرد المناضل خليل الريفي من عمله والرمي به للشارع ليموت جوعا، وتم منعه من كل شيء حتى من دخول العمالة لتسليم شكاية في الموضوع! وقد سجل بدوره شريط فيديو يوثق عملية الطرد والمنع سنوافيكم والرأي العام به لاحقا، أما النشطاء الآخرون فقد تم الإنتقام منهم بطرق غير مباشرة مع الأسف الشديد. وفي اليوم التالي وبأوامر عليا رمت بي سلطات المستشفى للشارع وأنا في حالة يرثى لها!، ومنعوني بكل الوسائل من نقل الفيديو الى وسائل الإعلام باستثناء مواقع تعد على أصابع اليد الواحدة لذرالرماد في العيون. ومنذ ذلك الوقت وأنا أتعرض لمضايقات واستفزازات ومكائد وتلاها الآن التهديد "بالإغتيال" الذي لن يتردد أصحابه في التنفيذ كما نفذوا اغتيال شقيقتنا من قبل؟!! ومع أنكم توصلتم جميعا بالشكاية أكثر من مرة فإنه لا أحد حرك ساكنا أو كلف نفسه عناء الرد على شكايتنا.
الخلاصة: بعد كل هذا يطرح السؤال نفسه: إذا لم يكن لمخابرات النظام يد في الإغتيال والإحتجاز فما المانع من تشريح الجثمان بدل دفنه بقوة السلاح؟ فهل هذا هو الدليل على أن سنوات الجمر والرصاص قد ولت؟ ما الفرق بين اغتيال المعارضين وأبنائهم بالرصاص واغتيالهم بالأقراص الطبية؟ إن الصمت الرهيب للمجتمع المدني والسياسي والإعلامي والتكتم الشديد لوزارتي الداخلية والخارجية لا يخفي وراءه تورط المخابرات فحسب فهذه مجرد آلة تنفيذية ولكنه انعكاس لتورط النظام في القضية. لكل الأسباب الآنفة الذكر فإننا نشجب وندين ونستنكر بشدة هذا الهجوم الشنيع وناشدكم للمرة الثانية؟ أن تقوموا بواجبكم لتحقيق مطالبنا التالية لإنقاذ ما تبقى منا على قيد الحياة:
المطالب:

http://insafpress.com/society/527-%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D9%86%D9%8A

1 إطلاق سراحنا عاجلا وإلحاقنا بأبينا طبقا للمواثيق والأعراف الدولية لكوننا أبناء لاجئ سياسي محتجزين كرهائن ونتعرض "للإغتيال والتعذيب الممنهجين".
2 إخراج جثمان الشهيدة من القبر للتشريح في إطار تحقيق شفاف ونزيه وتحت إشراف المجلس الأممي لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية يكشف عن المنفذين والمخططين ويقدمهم للعدالة الدولية أيا كانت مناصبهم مع التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية. 3
فتح تحقيق حول التعذيب الممنهج الذي تمارسه علينا عناصر المخابرات والشرطة وتقديمهم للعدالة الدولية.
4 فتح تحقيق حول الإختطاف الذي كان النظام يمهد لتنفيذه تحت غطاء "العفو الملكي" كما يشهد بذلك البيان الذي كُتب بقلم المحامي م، ز، وإلزام الأخير أن يعيد لنا 1000 أورو، وتقديم كل من يثبت تورطهم إلى العدالة الدوليةأيا كانت مناصبهم.
5 فتح تحقيق في طرد المناضل خليل الريفي من عمله ظلما وإنصافه بإعادته لعمله عاجلا ومحاكمة المتورطين.
كما ننهي إلى علمكم أننا قد قررنا الدخول في مسلسل إضراب إنذاري عن الطعام لمدة 3 أيام ابتداء من24/2/2014سيشاركنا فيه والدنا من بلجيكا، وإذا لم تقوموا بخطوات حقيقية وفي أجل نهايته12/3/2014 لتحقيق المطالب المذكورة فسيليه إضراب مفتوح بدابته 13/3/2014 ونهايته الموت أو تحقيق المطالب،وأنتم من يتحمل مسئولية النتائج.
المرفقات نسخ من الوثائق التالية: شريط الفيديو الموثق لواقعة الهجوم الفظيع. شهادة الإعتراف بأبينا كلاجئ سياسي معترف به رسميا بتا ريخ1/9/1993 تحت رقم 12044 . وزير الخارجية المغربية يتوصل برسالة اللاجئ السياسي22/3/2007 . الصحف المغربية تنقل قضية أبناء اللاجئ السياسي المحتجزين كرهائن: الحياةالجديدة9/5/2008 . الأسبوع الصحفي16/5/2008. الصباح22/5/2008 .الجريدةالأولى9/7/2009 .
الأيام15/7/2010 .العريضة الأولى والثانية والثالثة للتضامن مع القضية من مناضلي سيدي إفني أيت بعمران. الجمعية التي تبنت القضية على وسائل الإعلام ثم تنصلت منها لصالح القصر.
بيان: الشرطة تمنع أبناء اللاجئ السياسي دفع طلب التأشيرة.
المحامي م، ز، يتوصل بمبلغ 1000 أورو.بيان التعذيب داخل مفوضيةالشرطة. الحزب الإشتراكي المؤحد يعلن تضامنه مع قضيةأبناء اللاجئ السيا سي أمين حمودا. الوثيقة الطبيةالتي نفذت بها الدكتورة ر،ص، جريمةالإغتيال. التقرير الأول والثاني للمنتدى المتوسطي للرقي بحقوق المواطن يحذرالنظام من تنفيذ الإغتيال.التقريرالذي وجهته الرابطةالمغربية للمواطنةوحقوق الانسان إلى وزيرالداخلية لإخراج الجثمان من القبرللتشريح والسماح لأبناء اللاجئ السياسي بالإلتحاق بأبيهم. رئيس الحكومة وزيرالداخليةعامل إقليم سيدي إفني ورئيس مجلسه البلدي يتوصلون بشكايةأبناء اللاجئ السياسي مرتين؟. وهناك بيانات تضامنية من مؤسسات عربيةعديدة لايتسع المقام لذكرها,مع الشكر للجميع.
توضيح: كل الوثائق المذكورة تجدونها على رابط الحملة الدولية الصامتة:
نسخة موجهة إلى السيدات والسادة: مدير الديوان الملكي رئيس الحكومة وزير الخارجية وزير الداخلية عامل سيدي إفني وكل رؤساء مؤسسات المجتمع المدني محليا ووطنيا قصد الإطلاع وتحمل المسئوليات، وإلى الرأي العام الدولي عبر وسائل الإعلام.
ونسخة موجهة إلى السيدات والسادة رؤساء المؤسسات الدوليةالتالية:وزيرالخارجيةالبلجيكيةالذي نناشده التدخل العاجل لإنقاذ ما تبقى منا على قيد الحياة بمنحنا تأشيرة الإقامة ببلجيكا طبقا للمواثيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالموضوع. وزيرالخارجية الأمريكية. رئيس الجمعية الفرنسية. رئيس البرلمان البريطاني. رئيس البرلمان الألماني. رئيس المفوضية الأوربية لحقوق الإنسان. رئيس الإتحاد الأوربي. رئيس البرلمان الأوربي. رئيس المجلس الأممي لحقوق الإنسان. قصد الإطلاع وتحمل المسئوليات.
شارع الحسن الأول ممر 2 رقم 6 مدينة وعمالة سيدي إفني المغرب. J D 51298التوقيع: محمد حمودا بن اللاجئ السياسي أمين حمودا، بطاقة التعريف الوطني

شكاية مفتوحة وعاجلة إلى السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب

سيادة الرئيس تحية وبعد، بسبب نقد كتبه أبونا بعنوان "هذه حقوق الانسان بالمملكةالمغربية" انتقد من خلاله دور المؤسسةالملكية بالموضو ع – ولاحقا جاء ظهور المقابر الجماعية السرية ومعسكرات التعذيب السرية وما لا حصر له من المختطفين ومجهولي المصير لينصفه التاريخ فيما كتب؟ – وسلم نسخة منه للسلطات المختصة بحق اللجوء السياسي والمفوضيةالعليا للاجئين ببلجيكا قبل حصوله على الاعتراف كلاجئ سياسي معترف به رسميا بتاريخ1/9/1993 تحت رقم12044 . لكن المؤسسةالملكية توصلت بنسخة منه فأمرت مخابراتها بمحاصرته ببرنامج شامل للإضطهاد حتى تأتي الفرصة لاختطافه أو اغتياله. وبعدما تعرض لمحاولة الإختطاف الثانية سحب جنسيته المغربية رسميا وأبلغ الجهات المعنية ومنها وزير الخارجيةالمغربية طالبا منه أن يسهل خروجنا نحن أبناءه إلى بلجيكا عاجلا. لكن بدلا من ذلك تم احتجازنا كرهائن حتى تأتي الفرصة لاغتيالنا بحادثة سير قاتلة أو بوسيلة أخرى من وسائل المخابرات. وبتاريخ 28/4/2008 أصدرنا بيان مناشدة عاجلة للجمعيات المغربية لإطلاق سراحنا وإلحاقنا بأبينا ونقلناه على وسائل الاعلام ومنها 6 صحف مغربيةوتبنت القضية إحدى الجمعيات ونقلت بياننا مصحوبا بالصفة والصورة الشخصية لرئيستها على يومية الصباح22/5/2008 دليلا على أن تلك

الجمعيةقد تبنت القضية،لكن المؤسسةالملكية تدخلت بسرعة ووضعت خطا أحمر فتراجعت كل الجمعيات وتنصلت من موقفها الجمعيةالتي تبنت القضيةومنحوا بذلك الفرصة للمخابرات ليمارسوا علينا الإغتيال والتعذيب الممنهجين. فالكل يعلم كيف منعتنا المخابرات دفع طلب التأشيرة بالقنصليتين البلجيكيتين بأكادير والدار البيضاء واغتيال الشهيدة حليمة حمودا شقيقتنا بأقراص طبية بتاريخ25/9/2011خير دليل. أحداث القضية طويلة لكن تحدوثها موثقة في الشكايةالتي توصلتم بها ونشرتموها علىموقعكم بتاريخ27/11/2012في الصفحتين17-18 ونكتفي هنا بإضافة الحدث التالي: بتاريخ30/7/2013وبينما كنت أرفع لافتات احتجاج أمام مقر العمالة بالمدينة،هاجمتني السلطات العليا للإقليم مدعومة بفريق كامل فانهالوا علي لكما وركلا وصفعا حتى سقطت أرضا وأنا في غيبوبة تامة لا يتحرك مني عضو، فانفض الفريق بسرعة هربا من كاميرات الهواتف المحمولةباستثناء ثلاثة من الشرطة واجتمع حولي المارة ونودي على سيارة الإسعاف التي أنقذتني من موت محقق!! فتعالت الصيحات بالتنديد مطالبة بمحاكمةالسلطات على جريمتها تلك. وملاحظة هامة أخرى بشريط الفيديو المسجل بعين المكان هذه نسخة منه تصلكم، هي الشهادة الصريحة المتكررة للمواطنين بأن النظام يمنع أبناء اللاجئ السياسي من الإلتحاق بأبيهم وإنه

لمسئول عما حدث! (راجعوا الشريط). لكن شهاداتهم تلك لم تمر بدون ثمن فقد تم فورا طرد المناضل خليل الريفي من عمله والرمي به للشارع ليموت جوعا، وتم منعه من كل شيء حتى من دخول العمالة لتسليم شكاية في الموضوع! وقد سجل بدوره شريط فيديو يوثق عملية الطرد والمنع سنوافيكم والرأي العام به لاحقا، أما النشطاء الآخرون فقد تم الإنتقام منهم بطرق غير مباشرة مع الأسف الشديد. وفي اليوم التالي وبأوامر عليا رمت بي سلطات المستشفى للشارع وأنا في حالة يرثى لها!، ومنعوني بكل الوسائل من نقل الفيديو الى وسائل الإعلام باستثناء مواقع تعد على أصابع اليد الواحدة لذرالرماد في العيون. ومنذ ذلك الوقت وأنا أتعرض لمضايقات واستفزازات ومكائد وتلاها الآن التهديد بالإغتيال الذي لن يتردد أصحابه في التنفيذ كما نفذوا اغتيال شقيقتنا من قبل؟!! ومع أنكم توصلتم جميعا بالشكاية أكثر من مرة فإنه لا أحد حرك ساكنا أو كلف نفسه عناء الرد على شكايتنا.

الخلاصة: بعد كل هذا يطرح السؤال نفسه:إذا لم يكن لمخابرات المؤسسةالملكية يد في الإغتيال والإحتجاز فما المانع من تشريح الجثمان بدل دفنه بقوة السلاح؟ فهل هذا هوالدليل على أن سنوات الجمر والرصاص قد ولت؟ ما الفرق بين اغتيال المعارضين وأبنائهم بالرصاص واغتيالهم بالأقراص الطبية؟. إن الصمت الرهيب للمجتمع المدني والسياسي والإعلامي والتكتم الشديد لوزارتي الداخلية والخارجية لا يخفي وراءه تورط المخابرات فحسب فهذه مجرد آلة تنفيذيةولكنه انعكاس لتورط القصر في القضية. لكل الأسباب الآنفةالذكر فإننا نشجب وندين ونستنكر بشدة هذا الهجوم الشنيع وناشدكم للمرة الثانية؟ أن تقوموا بواجبكم لتحقيق مطالبنا التالية لإنقاذ ما تبقى منا على قيد الحياة:

المطالب: 1 إطلاق سراحنا عاجلا وإلحاقنا بأبينا طبقا للمواثيق والأعراف الدولية لكوننا أبناء لاجئ سياسي محتجزين كرهائن ونتعرض للإغتيال والتعذيب الممنهجين. 2 إخراج جثمان الشهيدة من القبر للتشريح في إطار تحقيق شفاف ونزيه وتحت إشراف المجلس الأممي لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية يكشف عن المنفذين والمخططين ويقدمهم للعدالةالدولية أيا كانت مناصبهم مع التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية. 3 فتح تحقيق حول التعذيب الممنهج الذي تمارسه علينا المخابرات والشرطةمنهم الشرطي محمد تيمستيت والضابط

http://www.souspress.com/%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84.html

سمير الحمدوني وعنصر المخابراتD S Tوديع والقائد منير والبلطجي ح، ق، وتقديمهم للعدالة الدولية. 4 فتح تحقيق حول الإختطاف الذي كان القصر يمهد لتنفيذه تحت غطاء "العفو الملكي" كما يشهد بذلك البيان الذي كتبه القصر بقلم المحامي م، ز، وإلزام الأخير أن يعيد لنا 1000 أورو، وتقديم كل من يثبت تورطهم إلى العدالة الدوليةأيا كانت مناصبهم. 5 فتح تحقيق في طرد المناضل خليل الريفي من عمله ظلما وإنصافه بإعادته لعمله عاجلا ومحاكمةالمتورطين. كما ننهي إلى علمكم أننا قد قررنا الدخول في مسلسل إضراب إنذاري عن الطعام لمدة 3 أيام ابتداء من24/2/2014سيشاركنا فيه والدنا من بلجيكا، وإذا لم تقوموا بخطوات حقيقية وفي أجل نهايته12/3/2014 لتحقيق المطالب المذكورة فسيليه إضراب مفتوح بدابته 13/3/2014 ونهايته الموت أو تحقيق المطالب،وأنتم من يتحمل مسئولية النتائج.

المرفقات نسخ من الوثائق التالية: شريط الفيديو الموثق لواقعة الهجوم الفظيع. شهادة الإعتراف بأبينا كلاجئ سياسي معترف به رسميا بتا ريخ1/9/1993 تحت رقم 12044 . وزير الخارجية المغربيةيتوصل برسالةاللاجئ السياسي22/3/2007 . الصحف المغربية تنقل قضية أبناء اللاجئ السياسي المحتجزين كرهائن: الحياةالجديدة9/5/2008 . الأسبوع الصحفي16/5/2008. الصباح22/5/2008 .الجريدةالأولى9/7/2009 . الأيام15/7/2010 .العريضة الأولى والثانية والثالثة للتضامن مع القضية من مناضلي سيدي إفني أيت بعمران. الجمعية التي تبنت القضية على وسائل الإعلام ثم تنصلت منها لصالح القصر. بيان: الشرطة تمنع أبناء اللاجئ السياسي دفع طلب التأشيرة. المحامي م، ز، يتوصل بمبلغ 1000 أورو.بيان التعذيب داخل مفوضيةالشرطة. الحزب الإشتراكي المؤحد يعلن تضامنه مع قضيةأبناء اللاجئ السيا سي أمين حمودا. الوثيقة الطبيةالتي نفذت بها الدكتورة ر،ص، جريمةالإغتيال. التقرير الأول والثاني للمنتدى المتوسطي للرقي بحقوق المواطن يحذرالنظام من تنفيذ الإغتيال.التقريرالذي وجهته الرابطةالمغربية للمواطنةوحقوق الانسان إلى وزيرالداخلية لإخراج الجثمان من القبرللتشريح والسماح لأبناء اللاجئ السياسي بالإلتحاق بأبيهم. رئيس الحكومة وزيرالداخليةعامل إقليم سيدي إفني ورئيس مجلسه البل

يتوصلون بشكايةأبناء اللاجئ السياسي مرتين؟. وهناك بيانات تضامنية من مؤسسات عربيةعديدة لايتسع المقام لذكرها,مع الشكرللجميع.

توضيح: كل الوثائق المذكورة تجدونها على رابط الحملة الدولية الصامتة:

https://www.facebook.com/detenues?ref=ts&fref=t

نسخة موجهة إلى السيدات والسادة: مدير الديوان الملكي رئيس الحكومة وزير الخارجية وزير الداخلية عامل سيدي إفني وكل رؤساء مؤسسات المجتمع المدني محليا ووطنيا قصد الإطلاع وتحمل المسئوليات، وإلى الرأي العام الدولي عبر وسائل الإعلام

ونسخة موجهة إلى السيدات والسادة رؤساء المؤسسات الدوليةالتالية:وزيرالخارجيةالبلجيكيةالذي نناشده التدخل العاجل لإنقاذ ما تبقى منا على قيد الحياة بمنحنا تأشيرة الإقامة ببلجيكا طبقا للمواثيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالموضوع. وزيرالخارجية الأمريكية. رئيس الجمعيةالفرنسية. رئيس البرلمان البريطاني. رئيس البرلمان الألماني. رئيس المفوضية الأوربية لحقوق الإنسان. رئيس الإتحاد الأوربي. رئيس البرلمان الأوربي. رئيس المجلس الأممي لحقوق الإنسان. قصد الإطلاع وتحمل المسئوليات.

التوقيع: محمد حمودا بن اللاجئ السياسي أمين حمودا، بطاقة التعريف الوطني J D 51298 شارع الحسن الأول ممر 2 رقم 6 مدينة وعمالة سيدي إفني المغرب.

Libertés. Dans le volet des libertés syndicales, l'UMT, la CDT et la FDT veulent la suppression de l'article 288 du code pénal utilisé pour poursuivre les responsables syndicaux pour entrave au travail en se référant à une décision du CNDH (Conseil national des droits de l'Homme. Les syndicats demandent ainsi à l'Exécutif de mettre un terme à l'emprisonnement et le licenciement des syndicalistes avec la libération de tous les prisonniers et les réintégrations des licenciés. La ratification des conventions internationales relatives aux libertés syndicales, notamment la convention 87 et l'accord international 135 de l'Organisation internationale du travail figurent parmi les revendications. Les syndicats ont également profité de l'occasion pour demander au gouvernement de revenir sur sa décision de prélever les journées de grèves sur les salaires des fonctionnaires grévistes. Enfin, les syndicalistes demandent le retrait du projet de loi organique relatif à la grève ainsi que la révision de l'approche adoptée dans l'élaboration du projet de loi relatif aux syndicats.

المعرض الدولي للنشر والكتاب .. "الأطفال يناقشون حقوقهم" مع رئيس مجلس المستشارين والوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج

الدار البيضاء- شكل محور "الأطفال يناقشون حقوقهم" موضوع لقاءين، نظما يوم السبت في إطار الدورة العشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، مع السيدين محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، وأنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

وتمحورت أسئلة الأطفال الحاضرين للسيد بيد الله واهتماماتهم، بالخصوص، حول وظيفة مجلس المستشارين، وقانونه الداخلي، وصورة البرلماني المغربي في الوجدان العمومي، ومدة ملاءمة القوانين المغربية في مجال حقوق الطفل مع القوانين الدولية.

كما تمحورت هذه الأسئلة والانشغالات حول نظام التعليم "مسار"، ومشاكل الاكتظاظ في الأقسام الدراسية، والإنجازات التي تم تحقيقها في قضية الصحراء المغربية، ووسائل التصدي لمحاولات الخصوم الزج بالأطفال في محاولات المس بالوحدة الترابية للمملكة.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، قال السيد بيد الله إن الأسئلة المطروحة كانت عميقة جدا وناضجة، وتبرهن على المشاركة في التفكير واستشراف آفاق المستقبل لما فيه مصلحة المغرب والمغاربة.

وبخصوص الوحدة الترابية للمملكة، أكد السيد بيد الله أن محاولات الخصوم، الذين يستغلون الصغار والكبار ويضخون أموالا ضخمة من أجل تشويه الحقائق وتزييفها "ستبوء بالفشل الذريع"، مؤكدا أنه "لن يصح إلا الصحيح".

من جانبه، قال الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، إن اللقاء مع الأطفال يندرج في إطار شرح السياسة الجديدة التي تنهجها المملكة إزاء المهاجرين والتي تقوم على الأخذ بعين الاعتبار البعدين الحقوقي والإنساني في تطبيقها.

وأبرز السيد أنيس بيرو أنها أيضا عملية بيداغوجية تتوخى إطلاع الأطفال على الإنجازات المحققة والاستماع لآرائهم وملاحظاتهم من أجل توفير الظروف وتسهيل عمليات الاندماج في هذا المجال.

وفي الإطار ذاته، صرح السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الدستور المغربي أكد على حقوق الأطفال، والمغرب ملزم أن تتطابق قوانينه الوطنية مع القوانين الدولية، مشيرا إلى أن المغرب حقق إنجازات كبيرة في مجالات التمدرس وغيرها إلا أن حقوق الأطفال ما زالت تعرف تحديات من قبيل الهدر المدرسي والإعاقة.

وأضاف السيد اليزمي أن المجلس والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة أعدا برنامجا خاصا تحت شعار "حقوقي مستقبلي"، بهدف منح الكلمة للأطفال من أجل الترافع عن حقوقهم ، وكذا تجميع كل المبادرات الوطنية للدفاع عن هذه الحقوق والسعي إلى تعميم التمدرس والصحة والفنون.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84/

Remise des premières cartes de séjour aux bénéficiaires de l'opération de régularisation des étrangers en situation illégale au niveau d'Oujda-Angad

Oujda – Des cartes de séjour ont été remises, samedi à Oujda, aux premiers bénéficiaires de l'opération exceptionnelle de régularisation des étrangers en séjour illégal au niveau de la préfecture d'Oujda-Angad.

Cette opération, qui a connu la distribution de 20 cartes de séjour, s'est déroulée en présence des autorités locales, des services de sécurité et des acteurs de la société civile.

S'exprimant à cette occasion, Mme Majdouline Hankouri de la préfecture d'Oujda-Angad a fait savoir que parmi les 470 demandes reçues, 160 ont été traités par la commission locale, 52 demandes ont été approuvées, 89 ont été rejetés et seront remises à la commission nationale pour les traiter, tandis que le reste est en cours d'examen.

Les 52 demandes approuvées par la commission locale ont été déposées par des étrangers originaires notamment du Mali, du Nigeria, la Guinée, du Cameroun, du Burkina Faso, du Sénégal, la Côte d'Ivoire, la Tunisie, et l'Algérie, a-t-elle signalé.

Pour sa part, le directeur de la Commission régionale des droits de l'Homme Oujda-Figuig, Mohamed Amarti, a souligné que cette opération exceptionnelle et unique au niveau de l'Afrique et de la région MENA, s'inscrit dans une approche légale et humanitaire qui prend en considération la situation de ces catégories qui vivent au Maroc depuis plusieurs années.

Ces cartes garantissent pour les immigrants bénéficiaires de vivre légalement sur le territoire marocain, comme elles leur assure les droits de l'intégration culturel, économique et sociale, a-t-il ajouté, soulignant, dans ce sens, les efforts qui doivent être déployés pour faciliter l'intégration de ces étrangers dans la société marocaine notamment en ce qui concerne l'insertion professionnelle, les services de santé, le logement et la formation professionnelle.

Le Maroc a lancé du 1er janvier au 31 décembre 2014 une opération exceptionnelle de régularisation des étrangers en situation irrégulière. Cette opération s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des Hautes Orientations Royales relatives à la nouvelle politique migratoire du Royaume.

http://www.mapexpress.ma/actualite/remise-des-premieres-cartes-de-sejour-aux-beneficiaires-de-loperation-de-regularisation-des-etrangers-en-situation-illegale-au-niveau-doujda-angad/

إسلامِي: تعددُ المُتدخِّلين في الأمن يُعقد تحديد مسؤولية "الانتهاكات"

اعتبرتْ حوريَة إسلامِي، العضو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التوصياتِ التي خلصتْ إليها هيئة الإنصاف والمصالحة، كفيلةً بإضاءةٍ جوانبِ الحكامة في المغرب، مقدمَةً فقراتٍ قالتْ إنَها، قدمتْ رغم ما بها من إيجاز تحليلاً لعدة سياقاتٍ شائكة، من قبيل إثارتها تعدد الأطراف المتدخلة في موضوع الأمن، لدَى اندلاع الأحداث الاجتماعيَّة، وما ينجم عنه من غموض، لدى العمد إلى تحديد المسؤول.

إسلامِي أوضحتْ، خلالَ لقاءٍ حول "الحكامة الأمنيَّة، نظمَ بشراكةٍ بين مركز السياسات للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بتعاون مع السفارة البريطانية وبشراكة هسبريس، أنَّ الحكامة تتطلبُ تأهيل الإطار القانوني، وطرق التدخل الأمني، سيمَا أنَّ الموضوع لمْ يعد طابوهًا، كما كان عليه في السابق، بلْ بات مطروحًا للنقاش العمومي، وفتحَ الباب أمام الفاعلِين، مذكرةً بأنَّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أوْ المجلس الاستشاري سابقًا، قامَ بعدة مبادراتٍ، في اقتناعه بضرورة الأخذ بتوصياتٍ هيئة الإنصاف والمصالحة من أجل رسمِ ملامح واضحةٍ، وذلك عبر تقارير، ومبادراتٍ للتقصِي، ونقاشاتٍ أشركتْ عدَّة أطراف، بما فيها الأمنيَّة.

وعنْ تحديد الأطراف الضالعَة في انتهاكاتِ حقوق الإنسان، أوضحتْ إسلامِي أنَّ مسؤوليَّة الانتهاكات أعقد من أنْ نحملهَا لمسؤولٍ معين، بصورة مبسطة، محيلةً إلى وجودِ حالاتٍ عالقة، بسبب إحجام بعض الأجهزة عن التعاون والإمداد بمعلومات تمكن من الاهتداء إلى الحقيقة.

"مفهومُ الحكامة الأمنيَّة واضحُ وذُو معايير معروفة على الصعيد الدولي، وتبعًا لذلك، لا يمكن للمغرب أن يخرج عن السياق المتعارف عليه"، تقول إسلامي مضيفةً أنَّ تنزيلها يقتضِي تحديد مسؤوليَّة جميع القطاعات، وتوضيح مهام الأجهزة، ومسؤوليَّة استعمال الموارد المخصصة لها، وذلكَ بغرض الوصول إلى محاسبة من أصدر أوامر التعنيف، كمَا هو الشأنُ بالنسبة إلى وقفة الاحتجاج على تمتيع المغتصب الإسبانِي دانيال بالعفو، وما شهدتهُ من تعنيف، لا زالَ النقاشُ جاريًا حول من أصدر فيها الأوامر بالتعنيف.

المتحدثة ذاتها، أكدتْ وجوب إشراك المواطن في بلوة السياسة المتعلقة بالأمن، وكذا استجابة الحكومة للمتطلبات الأمنيَّة التي يرفعها المواطنون، في أفقِ بلوغ دولة الحق والقانون، "التي تفرضُ انخراط عددٍ من المتدخلِين في تنزيل رؤية أمنية، يمكن مراقبتها عبر جهاز البرلمان، فضلًا عنْ تحرك لجان التقصِي عند حصول انتهاكاتٍ حقوقيَّة.

http://www.hespress.com/societe/136631.html

«Accueil des migrants» : Le rapport de HRW est «déséquilibré» et «erroné»

Dans un commentaire sur ce rapport, parvenu mercredi à la MAP, la chercheure spécialisée dans les questions de la migration a formulé nombre de remarques sur la forme et le contenu des conclusions de HRW, affirmant que le rapport évoque des violations commises en Espagne, en Algérie et au Maroc, tout en s'interrogeant sur l'intention derrière le titre du texte qui n'évoque que le Royaume, alors que tout le monde, au niveaux national et international, est convaincu que la responsabilité est partagée entre les deux rives de la Méditerranée.

«Si le rapport traite de problématiques liées aux droits des étrangers au Maroc, avec des recommandations portées à l'attention des gouvernements marocain, algérien et espagnol, pourquoi le titre s'est contenté d'imputer ces violations au Royaume?», s'est-elle-encore interrogée.

Pour ce qui est du contenu, la parlementaire marocaine a fait remarquer que ce rapport fait ressortir «une véritable ambivalence en ce qui est de la méthodologie de traitement des problématiques des droits liées à la gestion des questions migratoires au Maroc, outre une méthode partiale qui n'évoque guère tous les éléments afférents à ce sujet».

«Comment ce rapport peut-il ignorer le discours officiel sincère sur l'adoption d'une approche des droits de l'Homme et sa centralité dans la gestion de la Nouvelle politique migratoire annoncée par l'Etat et le gouvernement, ainsi que les mesures prises d'urgence en ce sens ?», s'est-elle interrogée, mettant en avant la Nouvelle politique migratoire qui concerne les immigrés en situation légale et ceux en séjour irrégulier, les demandeurs d'asile et la lutte contre le trafic d'êtres humains.

Et Nezha El Ouafi de rappeler le rapport présenté par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur les «Etrangers et droits de l'Homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle», mettant en exergue les traditions marocaines anciennes en matière d'immigration et d'accueil des migrants, tout en formulant nombre de recommandations issues de l'analyse des changements liés à la migration et à l'asile. Lesquelles recommandations sont traitées par l'exécutif, moyennant l'élaboration de projets de loi que le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration veillera à présenter au Parlement, a-t-elle insisté.

Elle a, également, considéré que les services de sécurité marocains ont le droit de contrer toute tentative d'intrusion ou de gagner illégalement le territoire national, estimant qu'il faudra prendre en considération le volet sécuritaire, sur fond de la situation périlleuse dans les régions africaine et du Maghreb, en proie à des mutations géopolitiques difficiles et instables favorisant une flambée des phénomènes de trafic des êtres humains et de terrorisme.

Le Maroc, a-t-elle poursuivi, en amorçant cette nouvelle politique migratoire, contribue significativement à la sécurité et à la protection de la région contre les menaces des mafias guettant la sécurité des peuples maghrébins, voire africains et européens.

«Il s'agit donc de faire la distinction entre les cas de violence pratiquées et ceux systématiques, auxquels nous nous opposons, et que nul cadre institutionnel ou civil au Maroc ne peut désormais cautionner», a-t-elle conclu.

http://www.devanture.net/news.php?id=101697

Le silence assourdissant de Ban Ki-moon

Processus de paix et violations de droits de l'homme. Deux faits incompatibles, peuvent-ils aller ensemble ? L'observateur le plus avide ne saurait hésiter dans la réponse. C'est non, impossible. Dans un processus visant à établir la paix dans un territoire ou une région, toute violation des droits de l'homme contribuerait automatiquement à l'anéantissement de ce processus de paix ou du moins à l'affaiblir considérablement, voire à le dépourvoir de toute efficacité.

Pourtant, c'est ce qu'il se passe au Sahara Occidental. L'ONU a instauré, en 1991, un cessez-le-feu et un processus de paix visant à organiser un référendum d'autodétermination permettant la population de ce territoire de s'exprimer librement sur leur avenir. Un droit fondamental contenu dans la Charte des Nations Unies. Le processus de paix continue, mais le référendum stagne. Le cessez-le-feu continue, les violations des droits de l'homme aussi.

Au Sahara Occidental, non seulement le référendum n'a pas eu lieu dans six mois ni dans 22 ans, mais le Maroc poursuit ses sorties musclées contre la population civile sahraouie sans être inquiété par l'ONU. Au contraire, le Secrétaire Général Ban Ki-moon, au lieu de condamner les exactions marocaines, vantent les « progrès » du Maroc en matière des droits de l'homme et la création du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), l'instance qui a déclaré morts en prison huit citoyens trouvés dans une fosse commune au mois de juin 2013 dans la région d'Amgala.

Les violations des droits de l'homme au Sahara Occidental par le Maroc se succèdent. Les lettres du président adressées au Secrétaire Général Ban Ki-moon aussi. Mais celui-ci reste sourd face aux cris de secours de la plus haute autorité sahraouie. Au risque de sa crédibilité auprès de la partie qui souffre le plus de cette situation de ni guerre ni paix, cette situation de statu quo imposé par le silence de l'ONU face aux agissement du Maroc contre le processus onusien et contre la population locale.

Le peuple sahraoui subit une torture double. Une de ses parties est réfugiée dans un désert des plus arides, et l'autre soumise à un régime d'une violence inouïe et une politique d'appauvrissement qui dure plus de 38 ans. Et Ban Ki-moon ne semble s'en émouvoir.

http://diasporasaharaui.blogspot.com/2014/02/le-silence-assourdissant-de-ban-ki-moon.html